GIEM

التناجش بالبيتكوين

(النَّاجش آكل ربًا خائن)

– الربا فى الأديان السماوية وموقف الاقتصاد الإسلامي منه
– دور الزكاة في تنمية المشروعات وتعزيز فرص العمل للفقراء في مصر
– عشرة مبادئ هامة من التفكير الإبداعي لمعالجة أفضل للأزمات
– أمثل اختيار لمجموعتين حال تساوي مجموعهما بإيجاد أعلى نقطة فيهما
– عوامل تنمية الودائع في البنوك الإسلامية
– الضوابط الشرعية لصناعة وتجارة الأدوية البشرية
– هل أصبحت إيران دولة بيتكوين؟
– النقود الإسلامية
– التمويل اللا مركزي DeF
– ورقة وجهات نظر: إصلاح IBOR
– خصائص التمويل بالاستئجار في الجزائر
– انهيار الرهانات العقارية التجارية المرتفعة

كلمة رئيس التحرير: التناجش بالبيتكوين

(النَّاجش آكل ربًا خائن)

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

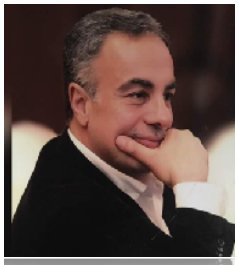

لو جلنا في معنى النجش والناجش والتناجش في قواميس اللغة لفهمنا كثيرًا مما يدور حولنا؛ فهذه كلمات ليست بالجديدة؛ دخلت القواميس منذ زمن طويل؛ أي أن الإنسان هو الإنسان على مرّ العصور والأزمان مع اختلاف وسائله.

ورد في لسان العرب أن نجش الحديث أذاعه، ونجش الصيد استثاره واستخرجه، والناجش هو الذي يثير الصيد ليمُرّ على الصياد، وهو الذي يحوش الصيد أيضا. والمِنْجَشُ والمِنْجاشُ هو الوَقَّاعُ في الناس، والنَّجْشُ والتَّناجُشُ هو الزيادةُ في السِّلْعة أَو المَهْرِ لِيُسْمَع بذلك فيُزاد فيه. وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النجش في البيع؛ فقال: **(لا تناجشوا)**؛ حيث يَزيد الرجلُ ثمن السلعة وهو لا يريد شراءها، ولكن ليسمعه غيرُه فيَزيد بزيادته.

سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عنْهمَا، يقولُ: أَقَامَ رَجُلٌ سِلْعَتَهُ، فَحَلَفَ باللَّهِ لقَدْ أَعْطَى بهَا ما لَمْ يُعْطِهَا، فَنَزَلَتْ: **إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا** (آل عمران: ٧٧)، وقَالَ ابنُ أَبِي أَوْفَى: النَّاجِشُ آكِلُ رِبًا خَائِنٌ.

وعن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(لا تَلَقَّوا الرُّكْبَانَ ونهى عن النَّجْشِ)**، يلاحظ أن النهي الأول فيه كتم لسعر الوقت وإخفاء له لاستغلال البائع، والنهي الثاني فيه تدليس بسعر الوقت لغش المشتري ليدفع أكثر مما يجب. وكلاهما غير جائز لأنهما يشتملان على الكذب، والكذب هو عكس الإفصاح، والأسواق يلزمها الإفصاح.

إن الأصل أن يتمتع الناس بالحرية، وأن تسود الحرية أسواقهم، لقوله صلى الله عليه وسلم: (**دعوا الناسَ يُصيبُ بعضُهم من بعضٍ**)، وفي رواية أخرى قوله: (**لا يبيعَنَّ حاضرٌ لبادٍ دعوا النَّاسَ يرزُقْ بعضُهم بعضًا**)، فالحرية في السوق تستوجب عدم التلاعب بالأسعار وهذه مهمة محتسب السوق ومشرفه.

مهام الناجش

إنه وبالعودة إلى التعاريف اللغوية؛ فإن مهام الناجش هي:

- بث الأخبار المرجفة؛ كقول بعض تجار العقارات والسيارات: إن السوق يُنبئ بنزول الأسعار.. أو يبدو أن السوق متجه نحو الكساد.. أو أن السلع المعروضة لا تساوي كذا؛ دون البناء على حقائق تؤيد ذلك.
- استثارة المشتري بتحريك غرائزه واستخراج شهواته الشرائية ورغباته؛ فيكون الشراء ليس لإشباع حاجات المشتري بل رغباته، والرغبات ليس لها قيمة اقتصادية، كمن يُشبع رغبته بشرب الدخان أو شرب الخمر فهذه ليس فيها إشباع للحاجات وليس لها قيمة اقتصادية.
- النظر للمشتري بوصفه طريدة وصيداً، والنظر للبائع أو المتواطئ معه بوصفه الصياد، فما إن تقع الطريدة في الشرك الذي نصبه الناجش، حاشَ الصيدَ ودفعه للطرف المستفيد.
- إيقاع الخديعة بالناس، من خلال الإيهام بزيادة سعر السلعة، وهو لا يريد شراؤها، ويبث ذلك سراً أو جهراً بين المشترين ليسمعوا بذلك؛ فيتدافعون بزيادة السعر أملا في كسب الصفقة ظناً منهم بأنها فرصة.

وهذا ما يحصل في مكاتب بيع السيارات، وبيع العقارات، وفي المزادات العلنية، حيث يقعد أشخاص في المجلس – هم الناجشون – يتربصون رفع السعر وليس لهم بالسلعة أو الزيادة شأن، وقد يكونون ممن يُدفع لهم من طرف آخر ليقوموا بهذا الدور.

النجش بالبيتكوين

هذه الأيام؛ نعيش نجشًا في سعر البيتكوين؛ فالبيتكوين كعملة مشفرة وُجدت لتساعد الناس في قضاء حاجاتهم والسداد عبر بيئة الانترنيت، بعيداً عن تسلط سلطة السلطات النقدية المسيسة؛ كمنع التمويل عن مؤسس ويكيليكس، وعن محتجي كتالونيا الساعين للانفصال لأن الولايات المتحدة غير راضية عن

ذلك متجاوزة أسس الديموقراطية والحرية التي يدعيها العالم الحر، وكذلك الهاربين من بطش السلطات في كل مكان؛ المحلية أو الإقليمية التي تدور في فلك المتسلطين.

وتتعرض البيتكوين لهجوم من مضاربين مغرضين كل فترة، سواء لكسب الربح أو لإضعاف الثقة بها لوقف تداولها؛ لمصلحة تخص جهة ما، والهجوم على العملات سياسة نقدية اشتهر بها أتباع مدرسة شيكاغو النقدية، وليس الهجوم على الليرة التركية ببعيد، وليس الهجوم على العملات الشرق آسيوية نهاية القرن الماضي بمنسيٍ، والحبل على الجرار.

كان بعض الناس في السنة الماضية قد هبّوا ليتكلموا حول حرمة البيتكوين أو جواز العمل بها، مع أن البيتكوين منتشرة في أسواق التداول منذ عام ٢٠٠٨، ولها أسس صدرت بموجبها وتحكم إصدارها، وهي تخضع للعرض والطلب في أسواق علنية، ولها منصات لتداولها، وقد سمحت بعض الدول مؤخراً بالتجارة فيها، ودفع المستحقات عن طريقها كالإمارات العربية، وكندا التي أذنت بتأسيس صندوق استثماري لها. فضلا عن شروع العديد من الدول بإصدار عملات مشفرة تخصها؛ فهذه من سمات العصر القادم.

تاريخ النقود وتطورها

كانت النقود من الذهب والفضة، ثم صارت غالبها من الذهب والفضة، ثم صارت فلوساً، ثم صارت ائتمانية، ثم صارت الكترونية، فما المانع أن تكون مشفرة أو غير ذلك؟ لقد عرف العالم في ١٩٦٩ من القرن الماضي نقوداً حسابية غير متداولة؛ هي حقوق السحب الخاصة، تملكتها الدول وتسوي مقاصاتها بها. وقد عرفت الحضارة الإسلامية ذلك قبل أكثر من ١٠٠٠ عام، حيث عَرفت الحضارة الإسلامية النقود الحسابية غير المتداولة كالدينار الجيشي، والدراهم السوداء، وهي مسميات لا حقيقة لها كما عرَّفها القلقشندي وغيره، تحسب بها حقوق الجند المنتشرين في مختلف أصقاع الأرض؛ ثم تعادل بسعر صرف؛ كلٌ حسب مكانه وبلده.

فلماذا يُقصر البعض نظره على ما تراه عيونه، مُلزماً بها غيره؟

الأصل أن النقود سلعاً وسيطة تيسر التبادل بين الناس، فبدل المقايضة يلجؤون إلى النقود، ولا جرم أن يتفقوا ويتعارفوا على أي وسيط كان، فحديث الأصناف الستة قد ذكر ما يَصلح أن يكون أثماناً؛ فكان الذهب والفضة في الصدارة، ثم تلته السلع الأكثر شيوعا في مختلف البلاد، فالبلدان المشاطئة يكون

الملح فيها كالنقد، وكذلك التمر يكون الغالب في البلدان ذات الصحارى الواسعة، والبُر والشعير في البلدان ذات الزراعات في السهول، وهكذا؛ فلا حرج أن يتخذ الناس ما يرونه مناسبًا لتسهيل أمور عيشهم.

وفي حديث التمر الجنيب علّمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الانتقال إلى الاقتصاد النقدي أجدى وأعدل من البقاء في اقتصاد المقايضة أو التبادل Swap، فكان حلاً للخروج من ربا البيوع للصنف نفسه، من خلال إدخال النقود في إتمام الصفقة.

لقد علّمنا القرآن الكريم أن حرف (الباء) يدخل على المتروك في عمليات التبادل ليكون هو الثمن، ففي سورة الكهف قال تعالى على لسان أهل الكهف: **فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ** (الكهف: ١٩)، فقوله: بورقكم لأنه سيسدد الفضة أو الدراهم قيمة الطعام الذي سيأتي به. وقوله تعالى: **وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا** (آل عمران: ٧٥)، فقوله: بقنطار أو بدينار، لأنه سيدفع له ذلك الدينار أو الدرهم، ويتخلى عنه. وفي الآية التي مرت آنفًا: **إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا** (آل عمران: ٧٧)، أن عملية الشراء تكون بترك عهد الله مقابل الحصول على ثمن قليل، وفي رواية أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (**الذَّهَبُ بالذَّهَبِ، والْفِضَّةُ بالفِضَّةِ، والْبُرُّ بالبُرِّ، والشَّعِيرُ بالشَّعِيرِ، والتَّمْرُ بالتَّمْرِ، والْمِلْحُ بالمِلْحِ، مِثْلاً بِمِثْلٍ، يَدًا بيَدٍ، فمَن زادَ، أوِ اسْتَزادَ، فقَدْ أرْبَى، الآخِذُ والمُعْطِي فيه سَواءٌ**)؛ لقد دخلت الباء على المتروك لأنه الثمن.

لذلك لا حرج أن يكون البيتكوين وغيره ثمنا ما دام جنسه مباحًا؛ فإذا صار الشيء الذي حاز على القبول العام – نسبيًا – هو الثمن؛ خضع لشروط الصرف، فلا يباع البيتكوين بالبيتكوين إلا تقابضًا في المجلس حضوريًا أو حكميًا، مع تساوي كميات التبادل، فإن اختلف الشيئان المتبادلان جاز التفاضل وعدم التساوي كأن نبادل كذا دولار ببيتكوين واحد مثلا. وبما أنه مال معتبر ففيه زكاة المال إذا حال الحول عليه.

إذن ليس العيب في البيتكوين وتخبط سعره في السوق، ولا يعتبر ذلك مدخلا لتحريمه، كما هو حال السكين التي تقتل؛ فلا نحرمها؛ بل نحرم القتل ونغلّظ عقوبته، وكذلك فعلت شريعة الإسلام بتحريم النجش والغش والتدليس والكذب في التعامل؛ لأن ذلك يشوه عمليات التبادل، وفيه بخس لحقوق الناس، والله قد نهى عن ذلك بقوله: **وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** (هود: ٨٥)، فالفساد في الأرض مرده أكل حقوق الناس دون وجه حق، والأصل إقامة العدل من خلال نظام مُثمنات ونظام أثمان عادلين.

وما يحصل في أسواق البيتكوين هذه الأيام هو مضاربة تعتمد على حشد مزيد من المضاربين الجدد ببث الأخبار المغرية لدخولهم في زيادة السعر لبناء ثروات سريعة ثم الهروب من السوق؛ فليس لهم في البيتكوين حاجة كسداد ثمن أو تخزين ثرواتهم بها أو استخدامها ضمن محفظتهم الاستثمارية للتنويع، بل مهمة المضاربين جميعهم هي جذب مضاربين جدد، لتشييد هرم عملاق، وهو الغرض نفسه الذي يسعى إليه التسويق الهرمي أو التسويق الشبكي.

الندرة كأساس للتسعير

ما ذكرناه لا يختلف كثيراً عن المضاربين بالذهب والفضة وغيرها من السلع النادرة؛ حيث محور التسعير ومقياسه هو الندرة، ويزيد البيتكوين عنها أنه أصل رقمي ليس له وجود مادي محسوس وهذا ليس بجديد فأهل المحاسبة يعترفون بالأصول المعنوية غير المحسوسة ويثبتونها في دفاترهم، ويعترف أهل المال بقيمتها بوصفها مال معتبر كشهرة المحل مثلا، كما أن للبيتكوين مخاطر تخصه؛ فنسيان كلمة المرور أو فقدان الجوال الذي فيه إمكانيات الوصول للحساب أشبه بإضاعة مفتاح خزنة المال الخاصة، كما أن الهجوم المنظم من خلال العصابات والسطو المسلح يفقدنا الذهب والمال؛ كذلك قد تختفي عملة البيتكوين بسرقة كلمة السر أو بالتهكير وهذا أشبه بالسطو المسلح.

وبسبب ندرة الذهب في الدنيا ومحدودية كمياته، فإن أسعاره تزداد بازدياد الطلب المرتبط بالأحوال السياسية العالمية، فكلما سادت نذر حرب أو وباء أو ما شابه، هرع الناس والحكومات على السواء إلى الذهب بوصفه الملجأ الأخير الذي يحتفظ بالقيمة ويختزنها؛ فإن ساد الأسواق الرواج، وازدهرت أعمالها، هبط سعر الذهب بسبب تحول الناس عنه إلى شراء الأسهم والعقارات والسلع وما شابه بحثًا عن العائد

والربح، وهذا هو حال الناس دومًا. ولا يخرج البيتكوين عن ذلك أبدًا؛ فكمية الإصدار منه حددتها خوارزمية إنشائه فلا يمكن إصدار أو تعدين أكثر من ٢١ مليون بيتكوين، وبازدياد الطلب سيندفع السعر ولو بشكل غير محدود، ثم يتغير السعر كلما استتب الأمن العالمي، واستقرت الأسواق، وهذا طبيعي.

تدخل البنوك المركزية المشبوه

إن زعم إشراف السلطات النقدية والمصارف المركزية على إدارة شؤون النقد ليس حقيقة مطلقة؛ فطغيان المصارف المركزية وسطوتها وخاصة الفيدرالي الأمريكي حوّل العملات الورقية إلى عملات جوفاء دون رصيد ذهبي ودون استناد لقوة الميزان التجاري؛ وذلك بأن جعلها أوراق دَين قابلة للتبادل شأنها شأن العملات الورقية المتعارف عليها، مستنداً لنظرية سوّقها مؤخراً وهي النظرية الحديثة للنقد، والتي حلت محل سابقاتها مما أفرزته مدرسة شيكاغو النقدية المتآكلة. ولا يخفى تدخل البنك المركزي في بعض البلاد المتخلفة كلاعب يكسب دخله من رفع سعر الصرف وخفضه لنقل الدخول من المواطنين إلى صندوقه أو لتحقيق مكاسب يغطي بها مصاريف عامة خارج الموازنة وبدون وجه حق. علمًا أن البنك المركزي هو عنصر محايد في السياسة العامة يعمل لصالح الناس في ضبط الأسواق ورقابتها لاستقرارها.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى انتشرت عملات محلية داخل أقاليم أوربية دون أن ترتبط ببنوك بلادها المركزية، ومن ذلك: اليوسكو التي سادت المناطق الفرنسية الإسبانية المتجاورة عام ٢٠١٣ وصارت مقبولة في أكثر من ١٧ بلدية، وعملة كيمغاوار في إقليم بافاريا الألماني عام ٢٠٠٣، ويوجد الآن حوالي ١٠٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ عملة بديلة متداولة حول العالم، منها نحو ٦٠ عملة محلية مقبولة في فرنسا[1].

قبول المجتمع الرقمي

طالما أن قسمًا كبيراً من المجتمع الرقمي يدعم هذه العملة المشفرة أو غيرها؛ فإن الحاجة قائمة، وسيبقى لها سعر يتم تداولها به، وقد قارب عدد مستخدمي الانترنيت ٤.٨ مليار إنسان ما يمثل ٦٢٪ من عدد سكان العالم، وهؤلاء يمثلون المجتمع الرقمي.

وعن الرافضين للبيتكوين يرى الملياردير النرويجي Kjell Inge Røkke المؤسس للشركة النرويجية القابضة Aker؛ بأن سبب رفضهم؛ أنها تكسر نظرتهم للعالم تماماً[2].

---

[1] https://www.bbc.com/arabic/vert-fut-48016331

[2] NIK HOFFMAN, NORWEGIAN BILLIONAIRE'S SHAREHOLDER LETTER IS THE YEAR'S MOST BULLISH BITCOIN ARTICLE, Bitcoin Magazine, 8 Mar 2021, Link.

وليست العملات الورقية ببعيدة عن هذه الظاهرة؛ فالقبول يؤدي لرفع السعر بسبب الإقبال، والعكس أيضًا صحيح؛ وقد شاهدنا مؤخرًا انهيار وتراجع عملات كالدينار الليبي والعراقي والليرة اللبنانية والسورية وكذلك الريال اليمني (والقائمة لم تقف ولن تقف عند هذه العملات)؛ كانت جميعها صاحبة مجد وعراقة، ثم تلاشت، وذابت كما يذوب الملح بالماء ولم يشفع لها دعم السلطات الإشرافية.

إن التعامل بالبيتكوين لا يخلو من مزايا ومساوئ؛ شأنه شأن غيره من العملات[1]؛ فالتعامل به:

- يزيل الاحتكاكات التي تنطوي عليها أنظمة الدفع والتسوية، لعدم الحاجة لوسطاء ماليين كما في العملات التقليدية. وتؤدي هذه الاحتكاكات إلى اختلاف أسعار البيتكوين عبر البورصات.
- يقلل الرسوم والوقت والمخاطر المرتبطة بتحويل القيمة من حيث العملات التقليدية؛ فعلى سبيل المثال، تستغرق المدفوعات المقدمة عبر شبكة المقاصة الأمريكية من يوم إلى يومين عمل لتسويتها مقارنة بعشر دقائق تقريبًا لمدفوعات البيتكوين.
- يحتاج معظم المستخدمين لتحويل البيتكوين ذهابًا وإيابًا بالعملة التقليدية في البورصات، مما يعرضهم لاحتكاكات البنية الدقيقة وعدم اليقين في الأسعار بين البورصات. وهذا يمنع استخدام البيتكوين كمخزن للقيمة.

يستخدم المضاربون عادة ما يُسمى (المكبر)[2] لتكبير الصوت، لبث الأخبار عبره بصورة أكثر جلجلة، لذلك فإن استخدام أي مكبر صوت سيرفع السعر، والتكبير في حالة البيتكوين حاليا هم: اللاعبون الكبار الذين تجمعوا كلاعبي وول ستريت، وتسلا، وصناديق التحوط، وهؤلاء لهم مكبرات صوت عالمية ضخمة.

ويمكن التمييز بين حالتين:

- حالة دخول سوق المضاربة: وتكون البداية بشراء بعض البيتكوين بهدوء، ثم يتلوه إعلان كبير، ببثه ليبلغ عَنان السماء.

[1] Alexander Kroeger and Asani Sarkar, Is Bitcoin Really Frictionless?, Liberty Street Economics, Federal Reserve Bank of NY, MARCH 23, 2016, Link.

[2] للمزيد مقالنا: كلمة رئيس التحرير – سعر الصرف كـ (مكبر صوت) مالي في البلدان ذات الديون بالعملات الأجنبية – العدد ٥٥-٢٠١٦، رابط.

- حالة الخروج من سوق المضاربة: لابد من وجود عدد كافٍ من المضاربين الجدد المستعدين للشراء بهذا السعر، وتكون سياسة تخفيض السعر مساعداً في توفير ذلك العدد. فإن كانت الصفقات كبيرة، صار الخروج منها صعباً دون إحداث فجوة كبيرة في السعر، وهذا يستتبع سلسلة عمليات بيع؛ فإن حدث ذلك فجأة دون توفر السيولة، اتجهت الأسعار نحو القاع.

سيناريو افتراضي ونتائج مكررة

نعتقد بأن بنوكًا مركزية قد تدخل في لعبة إنقاذ الأسواق من عملات البيتكوين، خاصة الاحتياطي الفيدرالي، (على الرغم من أن العملات المشفرة تشكل تهديداً كبيراً للأمن القومي الأمريكي)؛ ويكون التدخل بشراء البيتكوين المنخفض بأسعار متهاوية مقابل منح مليارات الدولارات الورقية (التي أصلها دَين كما شرحنا في مقالنا السابق)، وبعد عمليات الإنقاذ المزعومة من الاحتياطي الفيدرالي بوصفه أكبر المضاربين من حيث الرافعة المالية[1] سيكون قد طرح دولارات ائتمانية بالبيتكوين من خلال الاستدانة؛ منعًا لانهيار النظام المالي بأكمله.

خلاصة القول؛ إن التمسك بنظرية المؤامرة أمرٌ لا ينبغي التسليم به، والأصح أن هناك من يرصد الأسواق؛ فيُحسن ركوب الموجة في الوقت المناسب، والنزول منها في الوقت المناسب أيضًا، قبل أن تُغرقه الأمواج المتلاطمة، كما افترضنا في السيناريو الآنف الذكر، والحال نفسه مع اللاعبين الكبار. وإن قول ابن أبي أوفى أن النَّاجِشُ آكِلُ رِبًا خَائِنٌ، لأن الناجش اكتسب حرامًا؛ فأخذ زيادة غير مستحقة وبدون وجه حق، واستخدم الخداع أسلوبًا ليحقق ذلك الكسب فكان خائنًا. وهذه صفات لا تليق بمسلم، ولا تليق بإنسان حرّ تكسوه أخلاق كريمة.

إن الأشياء في هذا الكون مبنية على سُنّة التغيّر، ثم تأخذ سُنّة التدافع؛ الناس نحو التغيير وصولا بهم إلى سُنّة التمييز؛ فسُنّة بقاء ما ينفعهم، وذهاب الزبد الضار بهم. ويبدو أننا في وضع صارت فيه كل العملات؛ وسائل تبادل أكثر من كونها وسائل تخزين للقيم كالذهب الذي تفرد بكونه نقداً وهذه صفة ميّزه الله بها؛ فكان ثمنيًا خِلقة.

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٠ رجب ١٤٤٢ هـ الموافق ٤ آذار/مارس ٢٠٢١ م

[1] Wolf Richter, The Big “Buy & Hype” Bitcoin Casino, Feb 28, 2021, Link